وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

النشرة الإخبارية الأسبوعية

الإصدار الشهري الثالث والثلاثون، العدد4 الخميس 22 سبتمبر 2022

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
  - التخصيم
  - التأجير التمويلي
  - التمويل متناهي الصغر
  - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

http://www.mped.gov.eg

أولاً: التقارير الدولية

- **الدكتور / محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ورائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، قمة المناخ القادمة ستشهد عرض العديد من المشروعات القابلة للتمويل[1].**

- أكد الدكتور / محمود محيي الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، ضرورة تعزيز الثقة وروح التعددية بين جميع الأطراف المعنية من خلال دمج البعدين الإقليمي والمحلي في العمل المناخي بالإضافة إلى الوفاء بالتعهدات السابقة، محذرًا من الانحراف عن الأهداف المرجوة خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية والتحديات الاقتصادية التي يواجهها العالم اليوم مما يسهم في دفع أجندة العمل المناخي والتنموي.
- وأبرز الدكتور / محمود محيي الدين، أولويات قمة المناخ القادمة المزمع عقدها نوفمبر القادم بشرم الشيخ والتي تستند إلى اتفاقية باريس وتركز على إجراءات التخفيف من آثار التغير المناخي، خصوصًا الالتزام بالحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض ١.٥ درجة مئوية، والتكيف معها وكذلك الخسائر والأضرار الناجمة عن التغير المناخي علاوة على ملف التمويل.
- وأشار إلى وجود تقدم ملحوظ في هذا الملف وتجاوب من جانب القطاع الخاص والجهات الفاعلة غير الحكومية ولكن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتوفير التمويل اللازم من خلال وسائل تمويلية ميسرة وخفض الديون حيث إن ٦١ بالمئة من تمويل المناخ في العالم يعتمد على الاقتراض مما يؤدي إلى تفاقم أزمة الديون في ظل ارتفاع معدلات التضخم.
- وأوضح التوصل إلى عدد من الحلول الجيدة، مشيرًا إلى مخرجات المنتديات الإقليمية الأربعة التي نظمتها الرئاسة المصرية لقمة المناخ بالتعاون مع اللجان الإقليمي للأمم المتحدة ورواد المناخ، حيث أسفرت تلك المنتديات عن أكثر من سبعين مشروعًا قابلا للتمويل والاستثمار والتنفيذ.
- وشدد الدكتور / محمود محيي الدين على ضرورة حشد مزيد من الجهود لمواجهة الخسائر والأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية، مشيرًا إلى الكارثة الإنسانية والخسائر الجسيمة التي تكبدتها باكستان جراء التغير المناخي. كما أكد الدكتور محيي الدين ضرورة التعاون مع القطاع التأميني لمواجهة الأضرار الحالية والمستقبلية الناجمة عن تغير المناخ حيث إن تكلفة مواجهة الخسائر والأضرار الناجمة عن التغير المناخي تفوق الـ٣٠٠ مليار دولار.
- وأكد على ضرورة ربط موازنات الدول بأولويات الخطط التنموية وتطبيق النماذج القابلة للتنفيذ وفقا لاحتياجات تلك الدول، مشيرًا إلى دور القيادات السياسية في فتح آفاق جديدة للتمويل والتكنولوجيا اللازمين لتعزيز العمل المناخي والتنموي.

- **الدكتور / محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ورائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، التحضير لقمة المناخ في مصر هو الأول من نوعه على مستوى العالم[2].**

- أشار الدكتور / محمود محيي الدين، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، إلى إن المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية في مصر، تعد غير مسبوقة على مستوى العالم في التحضير لقمم المناخ، موضحًا أن قمم المناخ السابقة لم تقم بحشد الاهتمام المجتمعي على المستوى المحلي ومستوى المحافظات أو الولايات أو الأقاليم في الدول التي سبقت مصر في الإعداد لقمة المناخ.
- أضاف في تقرير صادر عن وزارة التخطيط، أن الأمر يعطي زخمًا واستمرارًا للعمل مستقبًلا في ظل الرعاية الكريمة من رئيس الجمهورية، والقرار المنظم لرئيس مجلس الوزراء، والذي أشار إلى أن هذا الجهد سيتكرر

[1] https://gate.ahram.org.eg/News/3703691.aspx
[2] https://gate.ahram.org.eg/News/3695127.aspx

سنويًا وليس فقط لاستضافة cop27، في شكل تلك المبادرة والتي من شأنها رسم خريطة الاستثمار.

- **الدكتور / محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، ورائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ،[3] التغلب على معوقات العمل المناخي يتطلب حشد التمويل اللازم.**

- أكد الدكتور / محمود محيي الدين، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، رائد المناخ للرئاسة المصرية لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي COP27 والمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بتمويل أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، أن التغلب على معوقات العمل المناخي يتطلب توافر أنظمة بيانات محدثة، وحشد التمويل الكافي لمشروعات المناخ، والبدء الفوري في التنفيذ الفعلي للالتزامات والتعهدات المختلفة.

- وأشار إلى إن التجربة أثبتت أن الحكومات والشركات والمؤسسات التي نجحت في تحقيق النمو وقطعت شوطاً كبيراً في مسارات التنمية اعتمدت في الأساس على نظم بيانات قوية، موضحاً أن الدول النامية تحتاج للاسترشاد بمثل هذه النظم للتعرف على المعايير الصحيحة والإجراءات اللازمة لتحقيق أهدافها التنموية.

- وأوضح الدكتور / محمود محيي الدين، أن عدم كفاية التمويل المتاح للعمل المناخي يمثل عقبة كبيرة أمام تحقيق أهدافه، وقال إن أفريقيا لا تساهم إلا بنحو ٣ بالمئة فقط من الانبعاثات الكربونية لكنها ملزمة بدفع ثمن باهظ للتعامل مع الاثار الجانبية لظاهرة التغير المناخي فضلاً عن تمويل أهدافها التنموية الأخرى، مؤكداً أن عدم توفير تمويل كافي للعمل التنموي والمناخي في أفريقيا وكذا عدم توفير التكنولوجيا اللازمة لمواجهة التغير المناخي سيدفع بهذه النسبة إلى الارتفاع بمرور الوقت.

- وأفاد بأن حشد التمويل اللازم للعمل المناخي يتطلب بالضرورة وفاء الدول المتقدمة بتعهداتها المتعلقة بتمويل العمل المناخي في الدول النامية، كما يتطلب الأمر التزام جميع الأطراف الفاعلة وفي مقدمتها القطاعان العام والخاص بالعمل المشترك لتمويل مشروعات المناخ.

- وفيما يتعلق بالتنفيذ، نوه الدكتور / محمود محيي الدين، عن دور التكنولوجيات الحديثة في تقليص تكلفة استخدام مصادر الطاقة المتجددة بنسبة ٩٠ بالمئة خلال السنوات العشر الماضية، الأمر الذي يعكس فرص تحقيق النمو الشامل على مستوى الأهداف التنموية وعلى مستوى الاستثمار على حد سواء.

- وأضاف أنه رغم توافر التكنولوجيا إلا أن العمل المناخي يسير في اتجاه معاكس، وبدلاً من العمل على تخفيض الانبعاثات الكربونية بنسبة ٤٥ بالمئة أضفنا إليها نحو ١٥ بالمئة لينحرف العالم عن تحقيق هدف التصدي للاحتباس الحراري بنحو ٦٠ بالمئة تتحمل الدول النامية تبعاتها والتكلفة الأكبر للتصدي لها.

- وأكد أن تمويل العمل المناخي غير كافي، وغير فعال، وغير عادل، غير كافي لأنه حتى إذا تم الوفاء بالتعهدات الحالية فإن قيمته لا تمثل أكثر من ٣ بالمئة فقط من التمويل اللازم للعمل المناخي، وغير فعال لأن الدول تستغرق وقتاً طويلاً للتفاوض بشأن تمويل مشروعات المناخ بدلاً من استثمار الوقت في التنفيذ الفعلي، وغير عادل لأن الدول النامية والأسواق الناشئة هي الأقل نصيباً من التمويل وهي المطالبة بسداد فاتورة أزمة ليست سبباً فيها من الأساس.

- وشدد على أن العمل المناخي يحتاج لإرادة سياسية قوية ومصداقية والتزام، موضحاً أن توافر هذه العوامل في ظل وجود الحلول سيساهم في التعامل الفعال مع أزمة المناخ.

- وأشار إلى أن العمل على تحقيق أهداف التخفيف من آثار التغير المناخي يحقق نمواً جيداً في ظل مشاركة القطاع الخاص والشركات والمؤسسات غير الحكومية فضلاً عن دور تحالف جلاسجو لتمويل السباق نحو الصفر GFANZ، موضحاً أن التقدم في هذا المسار يحتاج لدفعة من الحكومات عن طريق خلق بيئة عمل مشجعة لمشاركة القطاع الخاص، بالإضافة إلى حاجته لضخ المزيد من التمويل.

- وأوضح الدكتور / محمود محيي الدين، أن مسار التكيف مع التغير المناخي يحتاج لاهتمام كبير من قبل الحكومات في المقام الأول لتشجيع مشاركة القطاع الخاص والأطراف الفاعلة غير الحكومية، مشيراً إلى تقرير المركز العالمي للتكيف الذي أظهر أن ٣ بالمئة فقط من حجم تمويل العمل المناخي في أفريقيا المقدر بنحو ١١ مليار دولار يأتي من القطاع الخاص.

- وأشار إلى ان المنتديات الإقليمية الأربعة لتمويل المناخ التي نظمتها الرئاسة المصرية لمؤتمر COP27 واللجان الإقليمية للأمم المتحدة ورواد المناخ أسفرت عن أكثر من ٦٠ مشروع قابلاً للاستثمار والتمويل والتنفيذ.

[3] https://www.youm7.com/story/2022/9/19/%D9%85%D8%AD%D9%85%D9%88%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%8A%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%AE%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D8%AD%D8%B4%D8%AF/5912344

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي في اجتماعها يوم الخميس الموافق 22 سبتمبر 2022 الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى 11.25%، 12.25% و11.75% على الترتيب. كما تم الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى 11.75%. كما قرر البنك المركزي زيادة نسبة الاحتياطي النقدي التي تلتزم البنوك بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي لتصبح 18% بدلاً من 14%.

- **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تستعرض المُبادرات والبرامج الحكومية الموجّهة للتحسين البيئي والتحوّل للاقتصاد الأخضر بخطة العام المالي الحالي 2023/22[4].**

- أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقريرًا حول المُبادرات والبرامج الحكومية الموجّهة للتحسين البيئي والتحوّل للاقتصاد الأخضر بخطة العام المالي الحالي 2023/22.

- وأوضحت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية إلى أنه مع تعافي الاقتصاد العالمي تدريجيًا من جائحة فيروس كورونا خلال عام 2021، عادت قضية تغيّر المناخ وتدهور البيئة لتحتل مكان الصدارة في قائمة القضايا الشائكة التي تتطلّب استجابة عالمية مُوحدة بما يتماشى مع أهداف التنمية المُستدامة ومع اتفاقية باريس (2015)، وقد دعا مُؤتمر الأطراف (COP 26) المُنعقد في جلاسكو عام 2021 إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمُكافحة تغيّر المناخ، والتشديد على أهمية التحوّل إلى الاقتصاد الأخضر والذي يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المُستدامة دون أن يقترن ذلك بالتدهور البيئي، مؤكدة أنه إدراكًا لمخاطر التغيّرات المناخية وتبِعاتها السلبية على الموارد الاقتصادية تحرص مصر على الحفاظ على المنظومة البيئية وصون الموارد الطبيعي وهو ما يتجلّى في تضافر جهود كافة الوزارات وأجهزة الدولة لتوفير مقوّمات التحسين البيئي من مُنطلق تحقيق الاستدامة البيئية، وتنمية الاقتصاد الأخضر.

- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى قيام وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ووزارة البيئة بإعداد دليل معايير الاستدامة البيئية، وطرح الإصدار الأول عام 2021 تحت مُسمى الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر، وقد تم إعداد هذا الدليل بهدف توفير المعايير الإرشادية لدمج معايير التنمية المُستدامة في الخطط التنموية بما يُعظّم المردود التنموي ويُحسّن جودة حياة المُواطنين، ويُحدّد الدليل معايير الاستدامة الحالية على مُستوى 14 قطاعًا من القطاعات الاقتصادية، والجهات المسئولة عنها، وعن قياس مُؤشّرات الأداء ذات الصلة التي تقيس الأثر التنموي لمُختلف المشروعات والتدخّلات، وتعيّن بالتالي مُتخذ القرار في تحديد المشروعات ذات الأولويّة من منظور السلامة والاستدامة البيئية وبما يتوافق وخطط التنمية المُستدامة.

- وأضافت إنه في إطار استضافة مصر لمُؤتمر الأطراف لاتفاقيّة الأمم المُتحدة الإطاريّة حول تغيّر المُناخ (Cop 27)، تحرص الحكومة على تبنّي المُبادرات الداعمة للنمو الأخضر المُستدام لتُشكّل استثماراتُها نسبة تتراوح بين 35% و40% من إجمالي الاستثمار في عام الخطة، مُقابل 30% في الوقت الراهن، وللوصول إلى 50% بحلول عام 2025، وإلى 100% بحلول عام 2030، ولذا، تتبنّى الخطة عِدّة برامج تستهدف التصدي للتغيّرات المناخية وانعكاساتها السلبية على النظام البيئي والاقتصادي الوطني.

- واستعرض التقرير الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أهم المُبادرات والبرامج الحكومية الموجّهة للتحسين البيئي والتحوّل للاقتصاد الأخضر، ففي قطاع النقل تتضمّن الخطة التوسّع في مشروعات النقل المُتطوّر، مثل القطار الكهربائي والمونوريل والأوتوبيس الترددي البديل للميكروباص على الطريق الدائري، وكذا شبكات مترو الأنفاق والسيارات الكهربائيّة، بالإضافة إلى برنامج تحويل السيارات الحكومية لاستخدام الغاز الطبيعي بدلًا من البنزين، وفي قطاع الصناعة تتبنّى وزارة التجارة والصناعة عِدّة برامج لمُكافحة التلوّث الصناعي وحماية البيئة، مع التركيز على الصناعات الرشيدة في استخدامات الطاقة والمياه والموارد الطبيعية، مع دعم الصناعات صدي البيئة، وإعادة تدويل المُخلّفات واستخدام مياه الصرف الصناعي فضلًا عن التوسّع في إبرام الاتفاقيات الدولية لإنتاج الهيدروجين الأخضر كمادة وسيطة لإنتاج الأمونيا الخضراء، وبتكلفة تقديرية للمرحلة الأولى نحو 4 مليار دولار.

- وفيما يتعلق بقطاع الكهرباء والطاقة المُتجدّدة تستهدف المُبادرات المطروحة بالخطة، رفع نسبة الطاقة المُتجدّدة إلى 22% من جُملة الطاقة المُستخدمة عام 2023/22، ثم إلى 25% عام 2025/24، ولتقترب من مُستهدفات عام 2035 (42%)، من خلال التوسّع في مشاريع الطاقة الشمسية ومزارع الرياح لتوليد الكهرباء على غِرار محطة بنبان بأسوان للطاقة الشمسية، ومشروع رأس غارب لتشغيل مزارع الرياح، بالإضافة إلى تشجيع المشروعات التي تقوم بتحويل المُخلّفات إلى طاقة، وبالنسبة لقطاع الزراعة تتضمّن المُبادرات المطروحة بالخطة، التوسّع في الزراعات العضوية، وترشيد استخدام المُبيدات الكيماوية والحشرية، وكذا التوسّع في المجازر الآلية لرفع كفاءة الوحدات البيطرية، وأيضًا، التوسع في زراعة الحاصلات المُقاومة

[4] https://mped.gov.eg/singlenews?id=2420&lang=ar

للجفاف والرطوبة والملوحة وقليلة الاستخدام للمياه، مع التوجّه لتقنيّات الزراعة الحديثة واستنباط سُلالات أصناف جديدة مُبكرة النضج.

- وحول قطاع الموارد المائية والري تتضمّن المُبادرات التوسع في نظام الري الحقلي الحديث واستخدام نظام الري التبادلي لخطوط الزراعة، والتوسّع في تحلية المياه الجوفية، والتوسّع في مشروعات تخزين مياه الأمطار والسيول، وتحسين جودة شبكات الري والصرف العام والمُغطى، والتوسّع في أعمال التغطية من مصارف وتبطين الترع، وفيما يخص قطاع السياحة تتضمّن المُبادرات تنشيط السياحة الخضراء في إطار منظومة الاستدامة البيئية من خلال تحفيز إقامة الفنادق المُتوافقة مع البيئة (الفندق البيئي Ecolodge)، على غِرار التجارُب الناجحة في مُنتجعات واحة سيوة ومرسى علم بالبحر الأحمر، ودهب بخليج العقبة، ومن خلال مُتابعة التزام الشركات والمُنشآت بالضوابط البيئية كشرط أساسي لحصولها على شهادات الصلاحية البيئية ولمُواصلة العمل، كما توجد مُبادرات لتحويل المركبات المُرخصة سياحيًا للعمل بالطاقة الصديقة للبيئة وكذا، إلزام مراكز الغوص بالحصول على العلامة الخضراء، وإلزام كافة المنشآت الفندقية والسياحية في مدينة شرم الشيخ (كمرحلة أولى) بما يُفيد حصولها على شهادة الاعتماد وفقًا لاشتراطات الممارسة الخضراء صديقة البيئة.
- وفيما يخُص التدابير المُؤسسيّة، أوضح التقرير أنه تم تعديل التشريعات البيئية وتطوير أنظمة الإدارة البيئية للتركيز على التنمية الاقتصادية الخضراء الأقل اعتمادًا على الكربون وإدراج البُعد البيئي في جميع مشاريع التنمية، وزيادة العقوبات ضد المُمارسات البيئية الخاطئة، وفي هذا السياق، تم إطلاق المُؤشّر المصري للمسئولية المُجتمعيّة لـ 100 شركة مُدرجة في سوق الأوراق المالية شاملة الجوانب البيئية والاجتماعية، كما يُجرى التسريع في إصدار السندات الخضراء للشركات بالتعاون مع مُؤسسات التمويل الدولية وذلك لتمويل المشروعات البيئية المُعتمدة على الطاقة النظيفة.

- **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تشارك بمنتدى الطريق إلى مؤتمر الأطراف 27[5].**

- شاركت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالجلسة رفيعة المستوى حول حشد التمويل المناخي، والمنعقدة ضمن فعاليات منتدى "نحو COP27: الإقليمي العربي بشأن المبادرات المناخية لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة"، بالعاصمة اللبنانية بيروت، وهو واحد من خمسة منتديات إقليمية تنظّمها الرئاسة المصرية لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين مع روّاد الأمم المتحدة رفيعي المستوى لتغير المناخ، ولجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس، في سياق التحضيرات لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين.
- وأشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى إنه بحلول عام 2030، سيتكلف الأمر حوالي 400 مليار دولار على الأقل لسد فجوة تمويل المناخ في المنطقة العربية، الأمر الذي سيتطلب العديد من الشراكات المعززة والاستثمارات، وكذلك تقديم حلول مبتكرة، مؤكده التركيز على تكوين الشراكات وجذب أعداد متزايدة من الشركات الكبيرة والصغيرة، لوضع حلول للنهوض بالعمل المناخي، وتابعت أن المنتدى يسهم في توفير مساحة لحوار مفتوح بين ممثلي الحكومات والقطاع الخاص ومجتمع التنمية الدولي.
- واستعرضت الدكتورة / هالة السعيد، عددًا من السياسات الرئيسية والمبتكرة التي وضعتها الحكومة المصرية حيز التنفيذ من خلال اتباع نهج تشاركي، وخلق بيئة مواتية للعمل المناخي، مشيرة إلى إطلاق وتطبيق معايير الاستدامة البيئية، حيث تمثل نسبة المشروعات الخضراء في الخطة الاستثمارية حاليًا نسبة 40٪ من إجمالي الاستثمارات العامة في خطة 2023/2022، مع استهداف الوصول إلى 50٪ من المشروعات الخضراء بنهاية 2025-2024.
- وأشارت إلى إطلاق مصر الاستراتيجية الوطنية المصرية لتغير المناخ، مع تعزيز آليات التمويل المبتكرة التي تعطي الأولوية لتدابير التكيف، كالسندات الخضراء، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل المناخ وتعزيز الوظائف، وكذلك تقديم مجموعة من الحوافز لدعم الاقتصاد الأخضر، وتابعت أن الحكومة تقدم مجموعة من الحوافز لدعم الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك إنتاج الهيدروجين الأخضر وإدارة النفايات ومشروعات إعادة التدوير، والمشروعات الموفرة للطاقة.
- وحول صندوق مصر السيادي أوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ستسهم في تمكين الدول العربية من مواجهة تحديات حشد التمويل والموارد للتصدي لتغير المناخ، فضلًا عن مساهمتها في دعم جهود التكيف في المنطقة وتعزيز قدرتها على الصمود.
- وأضافت أن طموحات مصر في أن تصبح مركزًا للطاقة الخضراء ستتطلب استثمارات كبيرة من القطاع الخاص، متابعه أن هذا الدور يأخذه الصندوق السيادي المصري على محمل الجد، ليأتي كشريك موثوق به للمستثمرين المهتمين بمشروعات الاقتصاد الأخضر في مصر، مؤكده أن الصندوق يعمل على حشد استثمارات القطاع الخاص في الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، والأمونيا الخضراء، وتحلية المياه، من بين القطاعات الواعدة الأخرى.
- وأشارت إلى المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء والتي تشرف عليها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لمواجهة تغير المناخ بمنهج شامل لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، مع زيادة الوعي فيما يتعلق بتغير المناخ

[5] https://mped.gov.eg/singlenews?id=2412&lang=ar

على المستوى المحلي.

- وحول مشروعات التخفيف؛ أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى إنه على الرغم من المساهمة في 0.7٪ فقط من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، فإن مصر لا تدخر جهدًا لتعزيز البرامج والمشروعات للتخفيف من انبعاثاتها، مشيرة إلى أنه في عام 2015، أطلقت الحكومة "تعريفة التغذية" للطاقة المتجددة ، لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا القطاع المهم، ونتيجة لذلك، تستضيف مصر الآن أكبر مزرعة للطاقة الشمسية في العالم في بنبان - أسوان، والتي تم تأسيسها من خلال شراكة بين القطاعين العام والخاص لأصحاب المصلحة المتعددين بتكلفة 4 مليارات يورو، لتوليد 2 جيجاوات من الكهرباء وتعمل على خلق فرص عمل لائقة للمجتمع المحلي في أسوان.
- أضافت أن مصر تستضيف واحدة من أكبر مزارع الرياح في العالم في خليج السويس (جبل الزيت)، مع 300 توربين تغطي 100 كيلومتر مربع، وتولد طاقة إجمالية تبلغ 580 ميجاوات، بتكلفة تقديرية تبلغ 12 مليار جنيه مصري، هذا فضلا عن مشروعات التنقل النظيف ومنها الاستثمار في القطارات الكهربائية والقطارات الأحادية واستبدال وسائل النقل العام التقليدية بمركبات كهربائية ومركبات تعمل بالغاز الطبيعي.
- وأكدت على الحاجة الملحة لتوفير التمويل المناخي للبلدان النامية، وخاصة تلك التي تتأثر في الغالب بعواقب تغير المناخ على الرغم من مساهمتها الأقل في الانبعاثات، مشيرة إلى أن التوفير الحالي للتمويل المتعلق بالمناخ لأغراض التكيف مازال غير كافٍ للاستجابة بفعالية للآثار المتفاقمة لتغير المناخ.
- وأوضحت أنه يجب التركيز بشكل كبير على الحاجة إلى زيادة حجم تمويل التكيف وإمكانية التنبؤ به من جميع المصادر، بما في ذلك القطاعان العام والخاص، والمؤسسات المالية الدولية، وبنوك التنمية، مؤكدة تقدير مصر للشراكات على جميع المستويات، لا سيما من خلال التعاون مع المنظمات الدولية والقطاع الخاص لتوسيع مبادراتها الخضراء.

- **رئاسة مجلس الوزراء، المشروعات القومية الكبرى تجبر معدل البطالة على التراجع ليسجل أقل مستوى له منذ أكثر من 30عاما[6].**

- نشر المركز الإعلامي لمجلس الوزراء تقريرًا تحت عنوان "المشروعات القومية الكبرى تجبر معدل البطالة على التراجع ليسجل أقل مستوى له منذ أكثر من 30 عامًا " وذلك تنفيذًا لخطط التنمية، والتشغيل، ورفع كفاءة سوق العمل.
- وأشار التقرير أن على الرغم من تأثيرات جائحة كورونا وما أعقبها من تداعيات للأزمة الروسية الأوكرانية على سوق العمل عالميًا، إلا أن الدولة المصرية تعاملت بمنهجية مع انعكاسات تلك الأزمات على معدلات التشغيل لديها، حيث عكفت على وضع الرؤى والاستراتيجيات التي تمكنها من تسريع وتيرة التعافي ودعم القطاعات المختلفة والفئات الأكثر تضررًا.
- وأوضح أن في الوقت ذاته لعبت المشروعات القومية خاصة كثيفة العمالة منها دورًا هامًا في الحفاظ على سريان عجلة الاقتصاد والإنتاج وتحسن سوق العمل، فضلًا عن حرص الدولة على تحقيق التمكين الاقتصادي للشباب والمرأة من خلال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وهو ساهم في رفع معدلات التشغيل وتراجع معدل البطالة، وتمكين الاقتصاد المصري من الصمود وتحمل أعباء مرحلة عدم اليقين التي تمر بها مختلف الاقتصادات حول العالم.
- ورصد التقرير مؤشرات زيادة فرص العمل خلال الربع الثاني من عام 2022، مشيرًا إلى أن من أهم المؤشرات تراجع معدل البطالة خلال هذا الربع مسجلًا 7.2% مقابل 7.3 % في الربع الثاني من عام 2021، وبشأن أهم مؤشرات سوق العمل، فقد بلغت قوة العمل 29.99 مليون فرد في الربع الثاني عام 2022، مقارنة بـ 29.12 مليون فرد في الربع الثاني عام 2021، بزيادة 3%، بينما بلغ عدد المشتغلين 27.83 مليون فرد في الربع الثاني عام 2022، مقابل 27 مليون فرد في الربع الثاني عام 2021 بنسبة زيادة 3.1%، بينما زاد عدد المتعطلين بنسبة 1.4% حيث سجل 2.15مليون فرد في الربع الثاني عام 2022 مقارنة بـ 2.12 مليون فرد في الربع الثاني عام 2021.
- سلط التقرير الضوء على أهم الأنشطة الاقتصادية المساهمة التي تحول إليها أكبر عدد من المشتغلين خلال الربع الثاني من 2022 مقارنة بالربع الأول من نفس العام، حيث تحول 259 ألف مشتغل إلى نشاط الزراعة، إلى جانب تحول 148 ألف مشتغل إلى نشاط النقل والتخزين، كما تحول 70 ألف مشتغل إلى نشاط الصناعات التحويلية.
- وأظهر التقرير التوزيع النسبي للمشتغلين طبقًا لأهم الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني 2022، حيث شملت الزراعة وصيد الأسماك 19.7 % بواقع 5.49 مليون مشتغل، وتجارة الجملة والتجزئة 15.1% بواقع 4.19 مليون مشتغل، والتشييد والبناء 13.2% بواقع 3.67 مليون مشتغل، والصناعات التحويلية 12.6% بواقع 3.5 مليون مشتغل، والنقل والتخزين 9.3% بواقع 2.58 مليون مشتغل، فضلًا عن أنشطة أخرى بنسبة 30.1% بواقع 8.4 مليون مشتغل.

[6]https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=pfbid02YdCbhBUU8QMSHq38qBX6JeyUv6cgr3esGuS4nDiNW5suJrXrW6wUKySdkRNbGDvNl&id=100064812882317

- وكشف التقرير عن أبرز المشروعات الكبرى التي ساهمت في رفع معدلات التشغيل، وهي مشروع الدلتا الجديدة حيث تصل إجمالي المساحة المنزرعة 669 ألف فدان، بينما يبلغ إجمالي مساحة المشروع 2.8 مليون فدان، ويوفر نحو 5 ملايين فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة بحلول 2025، وتتضمن المشروعات أيضًا مشروع توشكي بإجمالي مساحة 1.1 مليون فدان، ويصل إجمالي المساحة المنزرعة 180 ألف فدان، إلى جانب مشروع تنمية شبة جزيرة سيناء بإجمالي مساحة 1.1 مليون فدان، فيما تصل المساحة المنزرعة 285 ألف فدان.
- وأشار التقرير إلى جهود جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، حيث تم ضخ 41.9 مليار جنيه قروض ميسرة لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وقد وفرت 2.7 مليون فرصة عمل خلال الفترة من يوليو 2014 حتى أغسطس 2022، بينما وفرت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس نحو 100 ألف فرصة عمل مباشرة، كما يبلغ إجمالي تكلفة البنية التحتية والاستثمارية نحو 18 مليار دولار بالمنطقة.
- واستعرض التقرير تطور معدل البطالة السنوي في مصر منذ 1990 حتى 2021حيث بلغ 7.4% عام 2021، و7.9 % في كل من عامي 2019 و2020، و9.9% عام 2018، و11.8% عام 2017، و12.5% عام 2016، و12.8% عام 2015، و13% عام 2014، و13.2% عام 2013، و12.7% عام 2012.
- وأوضح أن قد بلغ معدل البطالة 12% عام 2011، و9% عام 2010، و9.4% عام 2009، و8.7%عام 2008، و8.9% عام 2007، و10.6% عام 2006، و11.2% عام 2005، و10.3% عام 2004، و11% عام 2003، و10.2% عام 2002، و9.2% عام 2001، و9% عام 2000، و8.1% عام 1999، و8.2% عام 1998.
- كما أوضح التقرير أن معدل البطالة بلغ 8.4% عام 1997، و10.4% عام 1996، و11.3% عام 1995، و11.1% عام 1994، و10.9% عام 1993، و9% عام 1992، و8.8% عام 1991، و8% عام 1990.
- ورصد التقرير رؤية المؤسسات الدولية، حيث تتوقع فيتش استمرار انخفاض معدل البطالة خلال السنوات المقبلة، مسجلة 7.3% عام 2023، و7.2% عام 2024، و7% عام 2025، و6.8% عام 2026.
- وأكد صندوق النقد الدولي أن إصلاحات الاقتصاد الحاسمة نجحت في تحقيق استقرار الاقتصاد، وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية، مع انخفاض البطالة إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عقد، كما توقع أن يصل معدل البطالة في مصر خلال عام 2023 إلى 6.9%، مع استمرار انخفاض معدلات البطالة خلال السنوات الخمس المقبلة لتصل إلى 6.4% عام 2027.
- ويوضح الإنفوجراف من 1 إلى 7 أهم المشروعات القومية الكبرى تجبر معدل البطالة على التراجع ليسجل أقل مستوى له منذ أكثر من 30 عامًا:

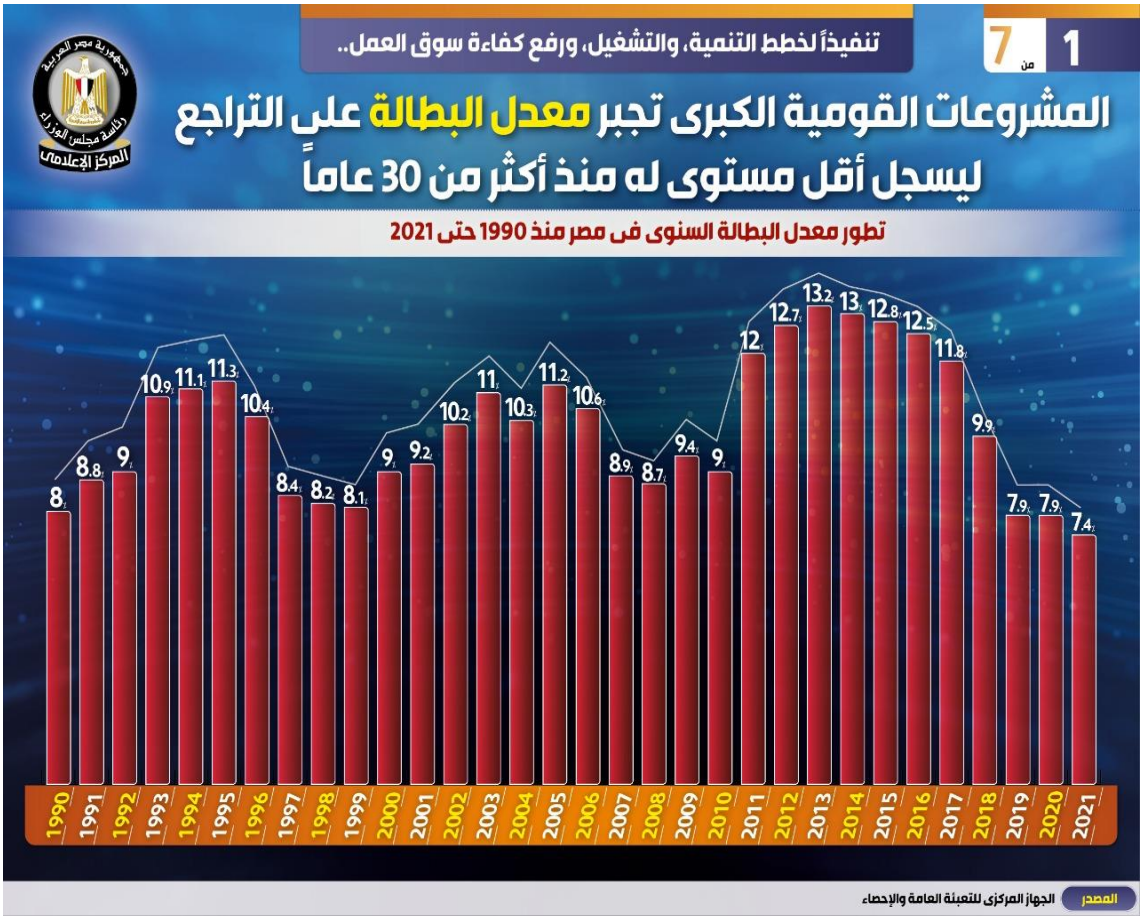

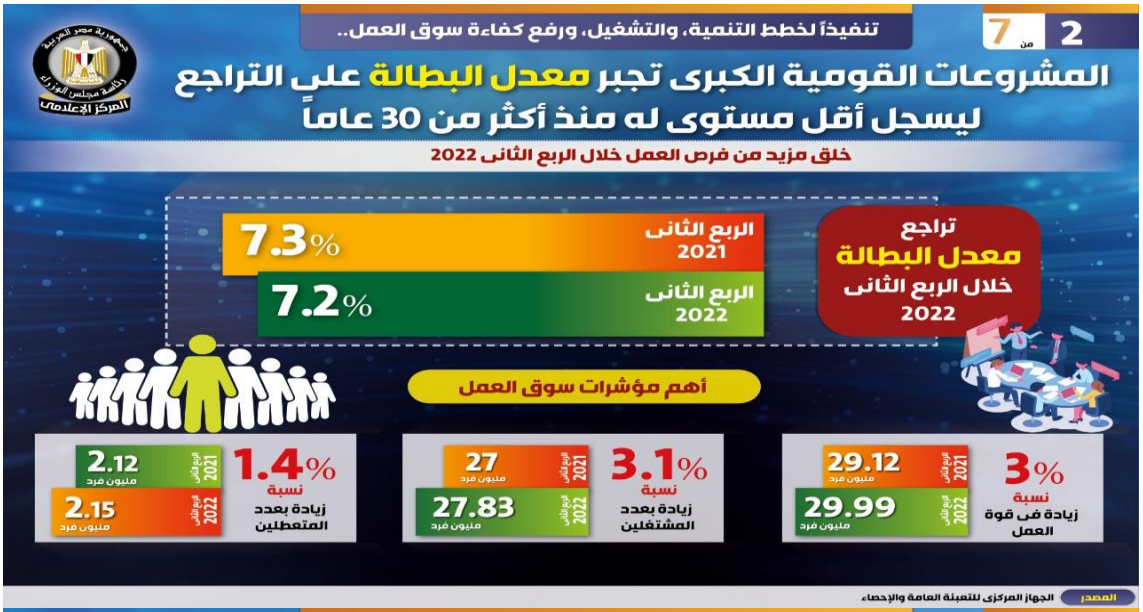
2 من 7
تنفيذاً لخطط التنمية، والتشغيل، ورفع كفاءة سوق العمل..
المشروعات القومية الكبرى تجبر معدل البطالة على التراجع
ليسجل أقل مستوى له منذ أكثر من 30 عاماً
خلق مزيد من فرص العمل خلال الربع الثانى 2022
تراجع معدل البطالة خلال الربع الثانى 2022
الربع الثانى 2021 7.3%
الربع الثانى 2022 7.2%
أهم مؤشرات سوق العمل
3% نسبة زيادة فى قوة العمل
الربع الثانى 2021 29.12 مليون فرد
الربع الثانى 2022 29.99 مليون فرد
3.1% نسبة زيادة بعدد المشتغلين
الربع الثانى 2021 27 مليون فرد
الربع الثانى 2022 27.83 مليون فرد
1.4% نسبة زيادة بعدد المتعطلين
الربع الثانى 2021 2.12 مليون فرد
الربع الثانى 2022 2.15 مليون فرد
المصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

3 من 7
تنفيذاً لخطط التنمية، والتشغيل، ورفع كفاءة سوق العمل..
المشروعات القومية الكبرى تجبر معدل البطالة على التراجع
ليسجل أقل مستوى له منذ أكثر من 30 عاماً
أهم الأنشطة الاقتصادية المساهمة فى خلق فرص عمل جديدة
أهم الأنشطة الاقتصادية التى تحول إليها أكبر عدد من المشتغلين خلال الربع الثانى 2022
مقارنة بالربع الأول من نفس العام
259 ألف مشتغل تحول إلى نشاط الزراعة
148 ألف مشتغل تحول إلى نشاط النقل والتخزين
70 ألف مشتغل تحول إلى نشاط الصناعات التحويلية
التوزيع النسبى للمشتغلين طبقاً لأهم الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثانى 2022
19.7% بواقع 5.49 مليون مشتغل الزراعة وصيد الأسماك
15.1% بواقع 4.19 مليون مشتغل تجارة الجملة والتجزئة
13.2% بواقع 3.67 مليون مشتغل التشييد والبناء
12.6% بواقع 3.5 مليون مشتغل الصناعات التحويلية
9.3% بواقع 2.58 مليون مشتغل النقل والتخزين
30.1% بواقع 8.4 مليون مشتغل أنشطة أخرى
المصدر الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

4 من 7
تنفيذاً لخطط التنمية، والتشغيل، ورفع كفاءة سوق العمل..
المشروعات القومية الكبرى تجبر معدل البطالة على التراجع
ليسجل أقل مستوى له منذ أكثر من 30 عاماً
أبرز المشروعات الكبرى التى ساهمت فى زيادة معدلات التشغيل
مشروع الدلتا الجديدة
669 ألف فدان إجمالى المساحة المنزعة
2.8 مليون فدان إجمالى مساحة المشروع
نحو 5 ملايين فرصة عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة يوفرها المشروع بحلول 2025
مشروع توشكى
180 ألف فدان إجمالى المساحة المنزعة
1.1 مليون فدان إجمالى مساحة المشروع
مشروع تنمية شبه جزيرة سيناء
285 ألف فدان المساحة المنزعة
1.1 مليون فدان إجمالى مساحة المشروع
مشروعات تطوير الثروة الداجنة
نحو 100 مليار جنيه حجم الاستثمار الداجنى
3 ملايين فرصة عمل توفرها صناعة الدواجن
أهم مشروعات الاستزراع السمكى
مشروع غليون المتكامل من أكبر مشروعات الاستزراع السمكى فى الشرق الأوسط
أكثر من 4000 حوض استزراع تم تنفيذه ضمن مشروع الاستزراع السمكى بهيئة قناة السويس
5907 أحواض استزراع تم تنفيذها ضمن مشروع الفيروز للاستزراع السمكى
المشروع القومى للبتلو
أكثر من 41 ألف مستفيد من المشروع بعدد أكثر من 464 ألف رأس ماشية
أكثر من 7 مليارات جنيه إجمالى تمويل تم منحه لصغار المربين والمزارعين
المصدر وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - هيئة قناة السويس

5 من 7
تنفيذاً لخطط التنمية، والتشغيل، ورفع كفاءة سوق العمل..
المشروعات القومية الكبرى تجبر معدل البطالة على التراجع
ليسجل أقل مستوى له منذ أكثر من 30 عاماً
أبرز المشروعات الكبرى التى ساهمت فى زيادة معدلات التشغيل.. تابع
مشروعات الإسكان
أكثر من 1 مليون وحدة سكنية
ضمن مشروعات الإسكان الاجتماعى والمتوسط والمتميز تم وجار تنفيذها وفرت ومازالت توفر آلاف فرص العمل
المنطقة الاقتصادية لقناة السويس
نحو 100 ألف فرصة عمل مباشرة توفرها المنطقة
نحو 18 مليار دولار إجمالى تكلفة البنية التحتية والاستثمارية بالمنطقة
مشروع مدينة الجلود بالروبيكى
نحو 7.2 مليار جنيه إجمالى حجم الاستثمارات بالمدينة حتى الآن
نحو 35 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة يوفرها المشروع
تم الانتهاء من المرحلة الأولى للمشروع بإجمالى 213 وحدة إنتاجية
جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة
41.9 مليار جنيه
قروض ميسرة تم ضخها لدعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وفرت 2.7 مليون فرصة عمل خلال الفترة من يوليو 2014 حتى أغسطس 2022
المشروع القومى لتطوير الريف المصرى "حياة كريمة"
أكثر من 450 ألف فرصة فرص عمل دائمة تم توفيرها
نحو 4.4 مليار جنيه حجم الاستثمارات التى ساهمت فى توفير فرص عمل
المصدر
الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس - جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر - وزارة التجارة والصناعة - وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية - مؤسسة حياة كريمة

6 من 7
تنفيذاً لخطط التنمية، والتشغيل، ورفع كفاءة سوق العمل..
المشروعات القومية الكبرى تجبر معدل البطالة على التراجع
ليسجل أقل مستوى له منذ أكثر من 30 عاماً
معدل البطالة لأبرز دول العالم فى الربع الثانى 2022*
الولايات المتحدة الأمريكية 3.7٪
كندا 5.4٪
المملكة المتحدة 3.6٪
المغرب 11.2٪
تونس 15.3٪
إيطاليا 7.9٪
فرنسا 7.4٪
روسيا 3.9٪
إسبانيا 12.5٪
تركيا الجنوبية 2.1٪
اليابان 2.6٪
المكسيك 3.2٪
مصر 7.2٪
الهند 7.6٪
الصين 5.3٪
كولومبيا 11.3٪
ألمانيا 5.6٪
بيرو 7.3٪
تركيا 10.1٪
أستراليا 3.5٪
البرازيل 9.3٪
تشيلى 7.9٪
جنوب أفريقيا 33.9٪
الأردن 22.6٪
السعودية 6٪
تايوان 3.8٪
*معدلات البطالة وفقاً لأحدث بيان متاح شهرى أو ربع سنوى
المصدر
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء- حكومات الدول

7 من 7
تنفيذاً لخطط التنمية، والتشغيل، ورفع كفاءة سوق العمل..
المشروعات القومية الكبرى تجبر معدل البطالة على التراجع
ليسجل أقل مستوى له منذ أكثر من 30 عاماً
رؤية المؤسسات الدولية
فيتش تتوقع استمرار انخفاض معدل البطالة خلال السنوات المقبلة
2023 7.3٪
2024 7.2٪
2025 7٪
2026 6.8٪
صندوق النقد الدولى
نجحت إصلاحات الاقتصاد الحاسمة فى تحقيق استقرار الاقتصاد، وتحسن بعض المؤشرات الاقتصادية، مع انخفاض البطالة إلى أدنى مستوى لها منذ أكثر من عقد
نتوقع أن يصل معدل البطالة فى مصر خلال عام 2023 إلى 6.9٪، مع استمرار انخفاض معدلات البطالة خلال السنوات الخمس المقبلة لتصل إلى 6.4٪ عام 2027
تقرير التنمية البشرية فى مصر
السياسات المصرية الهادفة للتمكين الاقتصادى والسياسى والاجتماعى للمرأة، انعكست إيجابياً على معدلات البطالة بين صفوف المرأة
أيرك أوشلان
"مدير مكتب منظمة العمل الدولية فى مصر"
أعتقد أن السياسات الناجحة التى تم اتباعها والإصلاحات الاقتصادية الجادة أدت إلى خلق فرص عمل وإتاحتها للشباب المصرى
منظمة العمل الدولية
يتنامى لدى مصر إدراك بأهمية المشروعات المتوسطة والصغيرة فى توفير الوظائف والنمو الاقتصادى، ولذا فقد تم تأسيس جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بهدف رسم برنامج قومى لتنمية المشروعات وتشجيع المواطنين على دخول سوق العمل
المصدر
UNDP – ILO – صندوق النقد الدولى – Fitch Solutions

- **رئاسة مجلس الوزراء، يستعرض تأثير تدابير الحكومات لتجاوز ارتفاع أسعار الطاقة[7].**

- أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تقريرًا استعرض خلاله انعكاسات التدابير الحكومية حول العالم لتخفيف أثر ارتفاع أسعار الطاقة، حيث تمت الإشارة إلى أن الزيادات الأخيرة في أسعار الطاقة العالمية أثارت التساؤل عن مدى قدرة الأسر على تخفيض استهلاكها للتكيف مع تلك الزيادات.

- وأشار إلى أن مع بدء الاقتصاد العالمي في التعافي من جائحة كورونا، ارتفعت أسعار العديد من السلع، بما في ذلك أسعار الطاقة (النفط والغاز والفحم)، وشهدت أسعار الطاقة ارتفاعًا منذ منتصف عام 2021، بسبب تقلبات العرض والطلب خلال الفترة السابقة نتيجة عدة أسباب طويلة وقصيرة الأجل، حيث تمثلت الأسباب طويلة الأجل في نقص حجم الاستثمار بقطاع الطاقة والغاز الطبيعي.

- وأضاف أن قد تمثلت الأسباب قصيرة الأجل في الأزمة الروسية الأوكرانية منذ فبراير الماضي، والتي تسببت في خفض صادرات روسيا من الغاز الطبيعي وقطع إمدادات الطاقة عن العديد من الدول، ما وضع مزيدًا من الضغوط على أسواق الطاقة، خاصة وأن روسيا تمتلك حصة كبيرة في أسواق الطاقة العالمية، تمثل نحو 20%، و10%، و5% من الصادرات العالمية للغاز الطبيعي والنفط الخام والفحم على الترتيب، وقد أدت هذه العوامل إلى ارتفاعات حادة بأسواق الطاقة، لاسيما للغاز الطبيعي والذي شهد زيادة في الأسعار بمقدار خمسة أضعاف خلال الفترة من بداية عام 2021 وحتى منتصف 2022.

- وأفاد التقرير أنه وبرغم ارتفاع حجم إمدادات النفط من الشرق الأوسط والولايات المتحدة إلى جانب تباطؤ النمو الاقتصادي وتخفيف القيود المفروضة على إمدادات النفط والغاز، إلا أنه من المتوقع استمرار تقلبات أسعار الطاقة، حيث تشير توقعات وكالة الطاقة الدولية (IEA) إلى أن هذه التقلبات سوف تظل مرتفعة خلال الفترة القادمة، كذلك يتوقع البنك الدولي أن ترتفع أسعار الطاقة بنسبة 50% في المتوسط خلال عام 2022، وأن ترتفع أسعار الغاز الطبيعي وأسعار النفط الخام بنسبة 74% و42% على الترتيب خلال العام نفسه، هذا بالإضافة إلى توقعات استمرار ارتفاع الطاقة خلال عام 2023 بنسبة 46%.

- وأشار التقرير الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، أثر ارتفاع أسعار الطاقة على المستهلكين، حيث أدى الارتفاع في أسعار الطاقة عالميًا إلى زيادة كبيرة في مؤشر التضخم الرئيسي، وذلك نظرًا لكبر وزن خدمات الطاقة في مؤشرات أسعار المستهلكين (CPI) في العديد من الدول، فمثلًا يتراوح وزن سلع وخدمات الطاقة في مؤشرات أسعار المستهلك (CPI) بين 5 و15% في معظم أنحاء أوروبا.

- وأوضح أن قد تباين تأثير ارتفاع أسعار الطاقة على الأسر حيث يعتمد على دخل الأسرة ونسبة إنفاقها على الطاقة بشكل أساسي، بحيث تتأثر الأسر منخفضة الدخل ذات مستويات الإنفاق العالية على الطاقة بشكل أكبر، وقد أثبتت نتائج استبيانات عن ميزانية الأسر في دول الاتحاد الأوروبي أن أسعار الطاقة المنزلية تؤثر بشكل أكبر على أفقر 20% من الأسر، مقارنة بالأسر ذات الدخل المرتفع، بينما تؤثر تكاليف النقل بشكل أكبر على أغنى 20% من الأسر، حيث تنفق الأسر ذات الدخل المرتفع حصصًا كبيرة من دخلها على وقود تشغيل سياراتها، مقارنةً بالأسر ذات الدخل المنخفض.

- وأشار مركز المعلومات إلى التدابير التي اتخذتها الحكومات لحماية الأسر والشركات والاقتصادات من ارتفاع أسعار الطاقة، فقد قدمت العديد من الحكومات في الدول المتقدمة الكثير من حزم الدعم النقدي وغير النقدي، أما بالنسبة للدول الناشئة والنامية، فقد تمثل الدعم على هيئة تخفيضات في نسب ضرائب الاستهلاك، وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن 57 دولة قد اتخذت تدابير متعلقة بأسعار الوقود خلال الفترة (فبراير ومنتصف مايو) لعام 2022، فيما تحاول 37 دولة الإبقاء على الدعم الحالي للوقود حتى في ظل ارتفاع الأسعار.

- وأوضح أن قد قدمت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (42 دولة) دعمًا بلغت تكلفته 169 مليار دولار لدعم الطاقة، وذلك ابتداءً من أكتوبر 2021 وينتهي بحلول ديسمبر المقبل، كذلك أعلنت العديد من الحكومات في دول الاتحاد الأوروبي عن مجموعة من المساندات والدعم لحماية الأسر من فواتير الطاقة القياسية المرتفعة، هذا بالإضافة إلى منح الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء معونات قصيرة الأجل للأسر والمزارعين والشركات المتضررين من ارتفاع أسعار الطاقة، ومساعدتهم في الحد من تعرضهم لتقلبات أسعار الطاقة على المدى المتوسط والبعيد.

- وأضاف المركز أن على جانب آخر، وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات لمحاولة تقليل أثر ارتفاع أسعار الطاقة على مواطنيها، فإن هذه التدابير كان لها بعض الآثار السلبية، حيث حاولت الحكومات - من خلال الدعم بمختلف أشكاله - الحفاظ على سعر الطاقة منخفضًا للمواطنين، ما أدى إلى تحفيز استهلاك الوقود، وإرسال إشارات مضللة بشأن التكلفة الحقيقية للطاقة، وبالتالي تأثر سلوك المستهلك، الذي كان من الواجب أن يتسم سلوكه بالترشيد في استهلاك الطاقة خلال الأزمة الحالية.

[7] https://www.gomhuriaonline.com/%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1%20%20%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6%20%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%20%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2%20%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9%20%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9/1127733.html

- وأشار المركز إلى تأثير أزمة أسعار الطاقة على الأهداف العالمية لخفض الانبعاثات، حيث تعهد الاتحاد الأوروبي بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) بنسبة 55% على الأقل بحلول عام 2030 في خطة الصفقة الخضراء للاتحاد، وفي حالة استمرار ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، مقارنة بأنواع الوقود الأخرى، من المرجح أن يصبح هناك اعتماد أكبر على الفحم في المدى القصير، حيث تعتمد العديد من الاقتصادات الناشئة الكبيرة اعتمادًا كبيرًا على الغاز الطبيعي المسال، بما في ذلك بنجلاديش وباكستان والهند وإندونيسيا وغيرها، ما قد يؤدي إلى انتكاسة الجهود العالمية لخفض الانبعاثات.
- وأشار أيضاً إلى أن أزمة ارتفاع أسعار الطاقة سوف تؤدي إلى تأخر في تحقيق الأهداف العالمية الخاصة بشأن التصدي لتغيرات المناخ، وفي هذا الصدد، قام صندوق النقد الدولي بعمل نموذج محاكاة لتأثيرات ارتفاع أسعار الطاقة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في أوروبا، وقد عكست نتائج النموذج أن ارتفاع أسعار الطاقة سيؤدي إلى تحقيق ثلثي النسبة المستهدفة من الانبعاثات فقط، مقارنة بالنسبة المتوقعة قبل الأزمة، وذلك بحلول عام 2030.
- وأكد المركز أن من أبرز الدروس المستفادة في أزمة ارتفاع أسعار الطاقة وإجراءات احتوائها ضرورة الأخذ في الاعتبار ألا تؤدي التدابير القصيرة الأجل إلى تثبيط كفاءة الطاقة أو إهدارها.

- **الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، لدينا فرصًا واعدة وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف القطاعات[8].**

- أشار الدكتور / محمد معيط، وزير المالية، إلى إن الدولة المصرية ما زال لديها فرصا واعدة وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف المجالات، بما في ذلك القطاعات ذات الأولوية التي تستهدف الدولة من خلالها تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، في ظل البنية التحتية القوية التي باتت أكثر قدرة على استيعاب التوسع في الأنشطة الإنتاجية، وحرص الحكومة على إفساح المجال بشكل أكبر أمام القطاع الخاص ليقوم بدوره في عملية التنمية على نحو يعزز مساهماته في النشاط الاقتصادي، ولعل «وثيقة ملكية الدولة» تساعد في تمكين القطاع الخاص بحيث يكون قاطرة النمو الاقتصادي الغني بالوظائف.
- وأكد أن أداء الاقتصاد المصري خلال العام المالي الماضي المنتهي في يونيو 2022، جيد، على نحو يبعث برسائل طمأنة تُحفز مجتمع الأعمال المحلي والأجنبي للاستثمار في مصر، موضحًا أن الحكومة نجحت في تحقيق فائض أولي 1.3% وخفض العجز الكلي إلى 6.1% ومعدل الدين إلى 87.2% من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية يونيو 2022.
- وأضاف أن ما نشهده من مشروعات تنموية كبرى وغير مسبوقة في شتى مناحي الحياة تسهم في تحسين معيشة المواطنين والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إليهم، إضافة إلى أنها رفعت معدل النمو إلى 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي ووفرت الآلاف من فرص العمل، وذلك رغم الأزمة العالمية التي ألقت بظلالها على اقتصادات الدول، حيث تتشابك فيها تداعيات جائحة «كورونا» وما أعقبها من اضطراب في سلاسل الإمداد والتوريد، وزيادة أسعار السلع الأساسية والخدمات، وارتفاع تكلفة التمويل.
- وأشار إلى أننا نستهدف الحفاظ على الانضباط المالي، وتعزيز أوجه الإنفاق على الصحة والتعليم، والحماية الاجتماعية؛ لتخفيف آثار الموجه التضخمية العالمية الحادة على المواطنين بقدر الإمكان
- وأكد الدكتور / محمد معيط، أننا حريصون على تبسيط الإجراءات الضريبية والجمركية للتيسير على مجتمع الأعمال المحلي والأجنبي، وتشجيعه على تعزيز الاستثمارات، من خلال التوسع في الحلول التكنولوجية التي تسهم في تعزيز الحوكمة، وتحقيق العدالة الضريبية وتقليص زمن الإفراج الجمركي وتسهيل حركة التجارة الدولية.

[8] https://www.alborsaanews.com/2022/09/21/1579207

ثالثاً: النشاط المالي

- ***التخصيم***

- أطلقت الهيئة، خلال عام 2018، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حاليًا من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقًا واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخصمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريبًا خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من 3,7 مليار جنيه مصري في 2014 إلى 10.6 مليار جنيه في 2018. وارتفعت بنسبة 18% تقريبًا مقارنة بالعام الماضي البالغة 8.9 مليار جنيه.

- ***التأجير التمويلي***

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل المؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

- **الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:**

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم 82 لسنة 2019، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم 7 لسنة 2019، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 7 لسنة 2019 بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (4مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استئجاره تمويلياً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلياً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويلي لأغراض استكمال بناء أو تعلية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديونDebt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

- ## التمويل متناهي الصغر

- **الحكومة تقر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر[9]:**

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيماً قانونياً متكاملاً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.

- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألاّ يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن 20 مليون جنيه، و5 ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهية الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهية الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقرره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.

- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات.

- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة.

- **تفاصيل الحوافز الضريبية الممنوحة للمشروعات المتوسطة والصغيرة بالقانون[10].**

- حدد قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة، الحوافز الضريبية الممنوحة، للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتنص المادة 27، من القانون، على أن تعفى المشروعات ومشروعات الاقتصاد غير الرسمي التي تتقدم بطلب لتوفيق أوضاعها وفقا لأحكام الباب السادس من هذا القانون من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها وغير ذلك من الضمانات التي تقدمها المشروعات للحصول على التمويل، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري، كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة تلك المشروعات.

- ووفقا للمادة 28، تحصل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها (2 %) من القيمة على جميع ما تستورده المشروعات من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها، عدا سيارات الركوب، وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون ووفقا للضوابط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد العرض على مجلس الإدارة، وتعفى الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول أو الآلات أو معدات الإنتاج للمشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون من الضريبة المستحقة إذا تم استخدام حصيلة البيع في شراء أصول أو آلات أو معدات إنتاج جديدة خلال سنة من تاريخ التصرف، وذلك وفقا للشروط والضوابط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

- وتنص المادة 30، على أنه يجوز لمجلس الوزراء بناء على عرض مجلس الإدارة الإعفاء الكلى أو الجزئي من الضريبة على العقارات المبنية على الوحدات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وذلك لمدة أو مدد محددة يقدرها مجلس الإدارة أو مجلس الوزراء، ووفقا للقانون، لا تخضع توزيعات الأرباح الناتجة عن نشاط شركة الشخص الواحد من المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون للضريبة المقررة في هذا الشأن وفقا للقانون المنظم للضريبة على الدخل، وذلك إذا كان الشريك الوحيد من الأشخاص الطبيعيين.

---

9 http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx

10 https://www.youm7.com/story/2022/9/8/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%86%D9%88%D8%AD%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86/5896428

- ***الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:***

رابعاً: انفوجراف

- **انفوجراف (1) يوضح تقرير رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذي يشير إلى أن مصر تعمق من الصناعة المحلية للهواتف المحمولة بالتعاون مع كبرى الشركات العالمية:**